

Distr.: General
3 April 2018
Arabic
Original: English

مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية



فريق الخبراء الحكوميين العامل

المعني بالمساعدة التقنية

فيينا، ٢٨-٣١ أيار/مايو ٢٠١٨

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الممارسات الجيدة لتعزيز فعالية التدريب والمساعدة

التشريعية من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة

لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

الممارسات الجيدة لتعزيز فعالية التدريب والمساعدة التشريعية من أجل تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية

ورقة معلومات أساسية مقدمة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية في عام ٢٠١٥ مبادرة "التعليم من أجل العدالة" (E4J) الخاصة بالبرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة، وأيدت الجمعية العامة المبادرة في قرارها ١٧٤/٧٠. وبموجب المبادرة، أصدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) مؤخراً دليلاً تدريسياً بشأن الجريمة المنظمة يركز على محتوى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وصمّم المكتب هذا الدليل في شكل نماذج، وهو يهدف إلى تعزيز التدريس المتعدد التخصصات في هذا الموضوع وتقويته على مستوى التعليم الجامعي. وتشمل المواضيع التي تغطيها النماذج ما يلي: تعريف الجريمة المنظمة؛ وأسواق الجرائم المنظمة؛ وتغلغل الجريمة المنظمة؛ وأدوات إنفاذ القانون والتعاون على إنفاذه؛ واستراتيجيات الملاحقة القضائية؛ وإصدار الأحكام والمصادرة؛ والتعاون الدولي والمنع. كما توفر المواد التدريسية إرشادات بشأن منهجيات التعلم وأدوات لدعم عملية التعلم.

* CTOC/COP/WG.2/2018/1-CTOC/COP/WG.3/2018/1



٢- وقد أُعدت ورقة المعلومات الأساسية هذه بهدف الإسهام في مداوات فريق الخبراء الحكوميين العامل المعني بالمساعدة التقنية في إطار البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت. وتقدم الورقة لمحة عامة موجزة لأفضل الممارسات التي يستخدمها المكتب في تقديم التدريب لتعزيز تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، كما أنها تلقي الضوء على بعض محتويات المادة التدريسية التي وضعت مؤخراً بشأن الجريمة المنظمة بهدف التشجيع على استخدامها في تعزيز فعالية التدريب من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية. وأخيراً، تقدم الورقة توصيات بشأن الطرائق الممكنة لتحسين هذا التدريب.

ثانياً- أفضل الممارسات التي يستخدمها المكتب في تقديم التدريب

٣- يهدف المكتب إلى تقديم دورات تدريبية و مواد تدرّس عالية الجودة من أجل بناء القدرات على نحو منهجي، وذلك بغية مساعدة الدول في تنفيذ اتفاقية الجريمة المنظمة، مع مراعاة المبادئ الأساسية للنظرية التعليمية. وفي عام ٢٠١٧، قدّم المكتب تدريباً بشأن الاتفاقية والبروتوكولات الملحقة بها لما يقرب من تسعة آلاف ممارس في مجال العدالة الجنائية.

٤- ويهدف المكتب من وراء تقديم أنشطة التدريب إلى الوفاء بمتطلبات كل مستفيد واحتياجاته. لذا تستند الدورات التدريبية بشكل نموذجي على التقييم الأولي للاحتياجات. وعلاوة على ذلك، يسعى المكتب لأن يكون هادفاً ومتكيفاً مع الاحتياجات في تقديم التدريب. وبناءً عليه، تُنفذ أنشطة التدريب بتنسيق وثيق مع البلدان المستفيدة. ويعزز هذا النهج التعاوني الشراكات ويكفل استدامة التدخلات. كما يتبع المكتب، في أنشطته التدريبية، نهجاً قائماً على حقوق الإنسان ويروج له ويهدف إلى تعميم مراعاة البعد الجنساني في المواد التدريبية وفي تنفيذ التدريب على السواء.

٥- ولما كانت أنشطة تدريب المكتب تقودها النتائج، فإنها تضم مكوناً للرصد والتقييم، يشمل الدروس المستخلصة وعملية متابعة. وبعد مرور ستة أشهر من إكمال النشاط التدريبي، يُسأل المشاركون إن كانوا يستخدمون المهارات والمعارف المكتسبة من التدريب في عملهم اليومي أم لا. كما تترك الدروس المستخلصة من أنشطة التدريب أثرها على العمل المعياري والسياساتي للمكتب، بما فيها ما يتعلق بمؤتمر الأطراف في اتفاقية الجريمة المنظمة وأفرقة العاملة.

٦- وفضلاً عن المواد والأدوات القائمة التي يستخدمها المكتب لتقديم أنشطة التدريب المتصلة باتفاقية الجريمة المنظمة، يمكن أيضاً استخدام نمائط التدريس الخاصة بمبادرة "التعليم من أجل العدالة" في الجامعات، ويمكن أن تستخدمها الحكومات في تعزيز مهارات ومعارف الطلبة والممارسين في منع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

ثالثاً- نمائط التدريس الخاصة بمبادرة "التعليم من أجل العدالة" بشأن الجريمة المنظمة

٧- مبادرة "التعليم من أجل العدالة"، التي أطلقت في عام ٢٠١٦، هي مكون رئيسي في البرنامج العالمي لتنفيذ إعلان الدوحة. وتُقرُّ المبادرة بالروابط القوية بين التعليم والمجتمعات الشاملة والسلمية. كما تُقرُّ بالدور الأساسي الذي يضطلع به التعليم في تعزيز السلام والعدالة والمساواة، وفي تشكيل قيم الأجيال القادمة وفي بناء الوعي العام. ويسعى مكون المستوى الجامعي من المبادرة

إلى دعم الأكاديميين في أنشطتهم التدريسية والبحثية المتعلقة بمجالات ولاية المكتب، بما فيها الجريمة المنظمة، والفساد، والإرهاب، والجريمة السيبرانية، والعدالة الجنائية، والاتجار بالأسلحة النارية، والاتجار بالأشخاص، وتهريب المهاجرين، فضلاً عن النزاهة والأخلاقيات. وترد أدناه لمحة عامة عن محتويات النماذج والمفاهيم الرئيسية المشروحة.

١- وضع تصور للجريمة المنظمة وتعريفها

٨- تشمل نماذج المبادرة تحليلاً لمفهوم الجريمة المنظمة وتعريفها، بما فيها مناقشة نص اتفاقية الجريمة المنظمة. وتستند النماذج إلى فرضية مفادها أن الجماعات الإجرامية المنظمة تسعى لجني أرباح غير مشروعة واغتنام الفرص للتغلغل في الحكومات والتحكم في أسواق الخدمات والبضائع غير المشروعة، بما فيها المخدرات، والمنتجات الطبية المغشوشة، والممتلكات المسروقة، والبضائع المغشوشة، والاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. وقد تستخدم تلك الجماعات العنف والفساد لتحقيق مآربها، وغالباً ما تستغل شخصيات اعتبارية تستخدمها درعاً لارتكاب جرائم أو غسل عائدات الأنشطة غير القانونية.

٩- وتستكشف المادة التدريسية التحديات التي تواجه تعريف الجريمة المنظمة وتحيل إلى تعريفات متنوعة مستخدمة، بما فيها التعريف الوارد في اتفاقية الجريمة المنظمة، وتناقش السمات المشتركة للتعريفات المتنوعة للجريمة المنظمة. ومن بينها: عنصر المكسب المالي؛ وتوفير خدمات وبضائع غير مشروعة تلبية للطلب عليها؛ وعامل التمكين للفساد؛ والاستخدام المنتظم للترويع أو التهديد أو القوة في تنفيذ الأنشطة الإجرامية أو حمايتها. كما أنها تستكشف أوجه التشابه والاختلاف بين الجريمة المنظمة وأشكال أخرى من الجريمة والأنشطة المرتبطة بها، مثل تنظيم الجماعات الإجرامية المنظمة وتكوينها.

٢- أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة: تقديم الخدمات والبضائع غير المشروعة، والتغلغل في قطاع الأعمال والحكومة

١٠- تسلط النماذج التدريسية الضوء على ثلاث فئات أولية من السلوك غير القانوني، استناداً إلى توصيفات الجريمة المنظمة وتعريفاتها الواردة في مدونات القوانين الجنائية ودراسات الحالة. والفئات الثلاث هي: توفير الخدمات غير المشروعة، وتوفير البضائع غير المشروعة، واختراق الأعمال التجارية المشروعة أو الحكومات، وتعكس هذه الفئات الجرائم الفردية الأكثر ارتباطاً بالنشاط الإجرامي المنظم. وتحتوي كل فئة على جنایات محددة.

١١- وفي إطار موضوع أسواق الجريمة المنظمة، تتناول النماذج الأنواع المختلفة من الخدمات والبضائع غير المشروعة، بما فيها تهريب المهاجرين والاتجار بالمخدرات، والأسلحة النارية، والمنتجات المغشوشة والأشخاص. وفيما يخص اختراق الأعمال التجارية المشروعة أو الحكومات، تغطي المواد التدريسية قضايا من قبيل الابتزاز، وغسل الأموال، ومسؤولية الشخصيات الاعتبارية، والروابط بين الجريمة المنظمة والفساد.

٣- دور النساء في الجريمة المنظمة

١٢- تسلم النماذج التدريسية بأن الجريمة المنظمة كانت على مر التاريخ سلوكاً "ذكورياً"، في حين أن النساء غالباً ما كنَّ يقعن فريسة الاستغلال في ارتكاب الأنشطة الإجرامية المنظمة. ومع ذلك، ففي السنوات الأحدث عهداً، استرعى الدورُ النشطُ للنساء في الأنشطة الإجرامية المنظمة انتباهاً أكبر.

١٣- وتناقش النماذج التدريسية الأدوارَ التي تضطلع بها النساء كقائدات في الجماعات الإجرامية المنظمة، بما فيها دورهنَّ كمنظّمات لارتكاب الجنايات وشريكات على قدم المساواة في الجرائم. وكما تبين المواد التدريسية، فقد وُجد أيضاً أن النساء يقمن بأدوار مساعدة ومساندة، تحت إشراف مجرمين ذكور. وتشمل هذه الأدوار العملَ كأظمة دعم ثابتة، وغالباً مركزية (مثلاً، من خلال تولي مسؤولية الشؤون المالية للجماعات الإجرامية المنظمة). وفي حالات الاتجار بالأشخاص، وُجد أن النساء يقمن بدور الوسيط بين مرتكبي الجرائم والضحايا، غالباً من خلال "الترقية" من ضحية إلى منصب مشرفة. ووجدت تحليلات أخرى دليلاً معتبراً على أن النساء كنَّ على وعي ومعرفة بالانتماء الإجرامي لنظرائهن الذكور، وفي بعض الحالات كنَّ مشاركات نشطات في دعم النشاط الإجرامي وإخفائه. ومن المحتمل أن يسفر التحري الإضافي وجمع البيانات عن تقديم أدلة جديدة حول تورط الإناث في الجريمة المنظمة.^(١)

٤- قياس نطاق الجريمة المنظمة

١٤- تناقش النماذج التدريسية التحديات التي تواجه قياس نطاق الجريمة المنظمة بدقة. وتشمل العوامل التي تؤثر على القياس جهودَ الجناة لإخفاء أنشطتهم، وعدم إبلاغ الضحايا عن الجرائم، والصعوبة في تحديد مدى تورط الجريمة المنظمة في ارتكاب جريمة معينة.

١٥- والجريمة المنظمة ظاهرة معقدة تتألف من عناصر متداخلة متعددة، تُقاس غالباً على نحو منفصل. وللجريمة خمسة مكونات على الأقل، موضحة على النحو التالي:

- (أ) الجناة: المرتكبون الفعليون للجريمة والمتواطئون معهم؛
- (ب) المنتجات: المنتجات المشروعة أو غير المشروعة، المسروقة أو المهربة؛
- (ج) الناس: الأشخاص الذين وقعوا ضحايا، مثل ضحايا الاتجار بالأشخاص؛
- (د) العائدات: الأرباح المتأتية من النشاط غير المشروع؛

(١) التقرير العالمي عن الاتجار بالأشخاص لعام ٢٠١٦ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.16.IV.4)،

ص ٣٤-٤٠؛ Jana Arsovska and Felia Allum, "Introduction: women and transnational organized crime", *Trends in Organized Crime*, vol. 17, Nos. 1 and 2 (2014), pp. 1-15; Valeria Pizzini-Gambetta, "Organized crime: the gender constraints of illegal markets" in *The Oxford Handbook of Gender, Sex, and Crime*, Rosemary Gartner and Bill McCarthy, eds. (Oxford, Oxford University Press, 2014). Mark Shaw and Luke Lee Skywalker "Gangs, violence and the role of women and girls: emerging themes and policy and programme options drawn from interviews with female gang members in Cape Town" (March 2017). متاح على <http://globalinitiative.net/>.

(هـ) بُعد التكنولوجيا السيبرانية: استخدام التكنولوجيات للتمكين من ارتكاب الجريمة وأشكال متنوعة من الجريمة السيبرانية، بما فيها الاستغلال الجنسي للأطفال على الإنترنت ونشر شيفرات أو فيروسات خبيثة.^(٢)

١٦- وربما تتغير منهجية قياس نطاق الجريمة المنظّمة تبعاً لما يُقاس بالضبط. لذا تقدّم النمائط ثلاثة منظورات لقياس أيّ جريمة من أيّ نوع وهي: منظورات الجاني والضحية والسلطات الحكومية. وعلاوةً على ذلك، تشرح النمائط أيضاً طرائق بديلة لقياس النشاط الإجرامي المنظّم، تركّز على طبيعة جنايات محدّدة ترتكبها جماعات إجرامية منظّمة. وتسمح حركة المنتجات غير المشروعة من المصدر إلى المقصد بالقياس (مثلاً، كما ورد في تقرير المخدرات العالمي السنوي الصادر عن المكتب، الذي يقيم الاتجار بالمخدرات على نطاق العالم).^(٣)

٥- أسباب الجريمة المنظّمة والعوامل الميسّرة لها

١٧- تنظر النمائط التدريسية أيضاً في أسباب تورط الناس في ارتكاب الجرائم. وقد اضطلعت دراسات كثيرة بمهمة شرح أسباب وجود الجريمة وفهمها. وتكشف السجلات التاريخية أنّ الجريمة موجودة في كل المجتمعات، لكن مستويات الجريمة تتفاوتت شاسعاً، داخل البلدان نفسها وفيما بينها، كما تتغيّر هذه المستويات بمرور الوقت.

١٨- وقد حظيت الأسباب والعوامل الميسّرة للجريمة المنظّمة باهتمام ضئيل نسبياً. وإضافةً إلى ذلك، تؤدي عوامل التعبئة - أي الظروف التي تجمع الجهات الفاعلة معاً - دوراً مهماً في نشوء الجريمة المنظّمة وتيسيرها، وتهتم بالدوافع والأسباب الشخصية التي تدفع أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى الانخراط في أنشطة إجرامية. وتشمل اتفاقية الجريمة المنظّمة، كجزء من تعريفها للمجموعة الإجرامية المنظّمة، هدف المشاركين في المجموعة، وهو الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى في ارتكاب الجرائم. لذا فإنّ الربح هو الهدف النهائي للجماعات الإجرامية المنظّمة. ومع ذلك، لا يفسّر هذا الدافع تفسيراً كاملاً سبب استخدام المشاركين في الجماعات الإجرامية المنظّمة التخطيط الإجرامي والخطط الجارية لارتكاب الجرائم بطريقة منهجية.

(٢) Phil Williams, "Organizing transnational crime: networks, markets and hierarchies" in *Combating Transnational Crime: Concepts, Activities and Responses*, Phil Williams and Dmitri Vlassis, eds. (London, Frank Cass Publishers, 2001).

(٣) تقرير المخدرات العالمي ٢٠١٧ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.17.IX.6).

١٩- وتنظم النماط التدريسية التفسيرات الحالية للسلوك الإجرامي في تصنيف من أربعة أجزاء يتكون من النهج الوضعية^(٤) والكلاسيكية^(٥) والهيكلية^(٦) والأخلاقية،^(٧) باستخدام دراسات الحالة لإظهار كيف يمكن أن تنطبق هذه التفسيرات على الأمثلة الفردية للجريمة المنظمة. وقد يُقدّم تحليل أسباب الجريمة المنظمة وتحليل عوامل تيسيرها معلومات واضحة بشأن كيفية اتخاذ القرارات الإجرامية وكيف يمكن منع هذه القرارات في المستقبل.

٦- نماذج الجماعات الإجرامية المنظمة

٢٠- بالمثل، يصعب للغاية تصنيف الأنواع أو النماذج المختلفة للجماعات الإجرامية المنظمة وفقاً للوقت والموقع وأنواع الجرائم. ومع ذلك، فقد حدّد عدد كبير من الدراسات التجريبية ثلاثة نماذج عامة: الجماعات ذات الهيكل الهرمي أو التنظيمي؛ والجماعات المكوّنة على أساس الروابط المحلية أو الثقافية أو العرقية؛ والجماعات التي تعتمد على العلاقات الاقتصادية التجارية (أي نموذج المؤسسة). وبين هذه النماذج تداخل، ويوجد عدد قليل من الجماعات الإجرامية المنظمة كنوع مُميز، لكن بين هذه النماذج اختلافات مُهمّة، تناقشها النماط التدريسية.

٢١- وعلاوةً على ذلك، يتشكّل هيكل جديد للجريمة المنظمة في العالم الافتراضي. إذ يوفر الفضاء السيبراني سوقاً إلكترونية تُباع فيها السلع والخدمات غير المشروعة، وتُخرق الأنشطة التجارية أحياناً، دون اتصال فعلي بين المورد والزبون. ولذلك، تُكرّس إحدى النماط التدريسية لربط الجريمة المنظمة بالجريمة السيبرانية، على أساس الاعتراف بأنّ الجماعات الإجرامية المنظمة تستخدم الخدمات الرقمية وتديرها على السواء، من أجل منافع مالية أو منافع مادية أخرى.^(٨)

(٤) انظر Matthew W. Logan and Brandon Dulisse, "Positive criminology" in *Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice*, Jay Albanese, ed. (Hoboken, New Jersey, Wiley-Blackwell, 2014); Ronald L. Akers, Christine S. Sellers and Wesley G. Jennings, *Criminological Theories: Introduction, Evaluation, and Application*, 7th ed. (Oxford, Oxford University Press, 2016); Franklin P. Williams III and Marilyn D. McShane, *Criminological Theory*, 7th ed. (London, Pearson, 2017).

(٥) انظر Cesare Beccaria, *On Crimes and Punishments* (Indianapolis, United States, Bobbs-Merrill, 1967), first published in 1764; Bob Roshier, *Controlling Crime: The Classical Perspective in Criminology* (Chicago, Lyceum Books, 1989); Matthew Valasik, "Classical criminology" in *Encyclopedia of Criminology and Criminal Justice*, Jay Albanese, ed. (New York, Wiley-Blackwell, 2014).

(٦) انظر Hung-En Sung, "State failure, economic failure, and predatory organized crime: a comparative analysis", *Journal of Research in Crime and Delinquency*, vol. 41, No. 2 (2004), pp. 111-129.

(٧) انظر Darcia Narvaez "Integrative ethical education" in M. Killen and J. Smetana, eds., *Handbook of Moral Development*, M. Killen and J. Smetana, eds. (Mahwah, New Jersey, Erlbaum, 2006); Larry Nucci, Darcia Narvaez and Tobias Krettenauer, eds., *Handbook of Moral and Character Education*, 2nd ed. (New York, Routledge, 2014).

(٨) انظر Roderic Broadhurst and others, "Organizations and cyber crime: an analysis of the nature of groups engaged in cyber crime", *International Journal of Cyber Criminology*, vol. 8, No. 1 (2014); Kim-Kwang Raymond Choo and Russell G. Smith, "Criminal exploitation of online systems by organised crime groups", *Asian Journal of Criminology*, vol. 3, No. 1, pp. 37-59.

٧- أدوات إنفاذ القانون والتعاون على إنفاذ القانون

٢٢- لما كانت الجماعات الإجرامية المنظمة تتكثف والجنحة يرتكبون الجرائم في أكثر من دولة واحدة، بات من الضروري تقليل الفجوات القضائية التي تمكن المهربين من العثور على ملاذات آمنة أو التخلص من تلك الفجوات. وتتناول النماذج مسألة الولاية وفقاً لاتفاقية الجريمة المنظمة، إضافة إلى موضوعات العمل الشرطي القائم على رد الفعل والعمل الشرطي الاستباقي واستخدام أساليب التحري الخاصة، التي يجب أن توازن بين المصالح المتنازعة لكفالة السلامة العامة والحاجة إلى كفالة حقوق الإنسان للأفراد والالتزام بهذه الكفالة.

٢٣- وفيما يتعلق بأساليب التحري وجمع المعلومات الاستخباراتية، تناقش النماذج استخدام عمليات التسليم المراقب، والمراقبة المادية والإلكترونية، والعمليات السرية، والتحليل المالي واستخدام المخبرين. ويحتاج استخدام هذه التقنيات إلى قدر من التخطيط والتنظيم والجهود القائمة على الاستخدام الكثيف للوقت أكبر مما تحتاجه أدوات إنفاذ القانون التقليدية، ولكنها غالباً ما تكون ضرورية في التحقيق في أنشطة الجريمة المنظمة.

٨- الملاحقة القضائية، وإصدار الأحكام، والمصادرة والتعاون الدولي في قضايا الجريمة المنظمة

٢٤- تناقش النماذج أيضاً استراتيجيات الملاحقة القضائية لمكافحة الجريمة المنظمة، فهي تدرس دور المدعين العامين، والاختلافات بين النظام القانوني الاتهامي والنظام القانوني التحقيقي، وتدابير التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون (على سبيل المثال، تخفيف العقوبة، ومنح الحصانة من المقاضاة، وحماية الشهود).

٢٥- وإضافة إلى ذلك، تتناول النماذج الفلسفة والمبادئ التي يستند إليها نظام إصدار الأحكام الجنائية في جميع أنحاء العالم، وتدرس أغراض إصدار الأحكام، وعوامل تليظ العقوبات وتخفيفها، وخيارات إصدار الأحكام المتعلقة بالجريمة المنظمة، بما فيها موقف الأمم المتحدة فيما يتعلق بعقوبة الإعدام. وتناقش أيضاً مسألة مصادرة الموجودات المضبوطة والتصرف فيها، وحماية حقوق الأطراف الثالثة، فضلاً عن الأدوات التي تُيسر التعاون بين البلدان في المسائل الجنائية. وتشمل هذه الأدوات المساعدة القانونية المتبادلة، وتسليم المطلوبين، والتعاون الدولي من أجل نقل الإجراءات الجنائية ونقل الأشخاص المحكوم عليهم.

رابعاً- استخدام النظرية التعليمية لفهم طبيعة الجريمة المنظمة

٢٦- تأخذ النماذج التدريسية بشأن مبادرة "التعليم من أجل العدالة" في الاعتبار المبادئ الأساسية للنظرية التعليمية، بما فيها مفهوم المعارف المسبقة والفكرة التي مفادها أنه يجب على الطلاب تغيير نماذجهم الذهنية الموجودة مسبقاً وتوسيعها عند تعلم مفاهيم جديدة. وأحد أكثر الطرائق فعالية لمساعدة الطلاب في تحقيق هذا التغيير هو عن طريق جعلهم قادرين على التعبير والتفكير في نماذج معارفهم ونماذجهم الذهنية المسبقة قبل أن يتعلموا مفاهيم جديدة. وعندما يدعى الطلاب لمناقشة فهمهم وتجاربهم بشأن موضوع ما قبل تعرضهم الأولي له، فإن ذلك يُعد الطلاب

لاحتمال التغيير ويساعد المعلمين أيضاً على التعرف على المفاهيم الخاطئة والمشكلات التي قد يواجهها الطلاب حتى يتسنى لهم معالجتها بفعالية أكبر.

٢٧- ولتحقيق هذه الغاية، تشمل النماذج المعنية بالجريمة المنظّمة وسائل تعارف، ودراسات حالة، ومسابقات وأساليب أخرى للتواصل مع الطلاب من أجل توسيع معارفهم وتحدي افتراضاتهم المسبقة. ومن الأمثلة على هذه الطريقة طرح بعض الأسئلة البسيطة على الطلاب حول موضوع اتفاقية الجريمة المنظّمة، كما هو موضح أدناه.

مثال على اختبار موجود في نماذج "التعليم من أجل العدالة"

"المجموعة الإجرامية المنظّمة" تعني مجموعة ذات هيكل يضم _____ أو أكثر من الأشخاص، موجودين لفترة من الوقت ويتصرفون بشكل مُنسّق بهدف ارتكاب جريمة أو جناية خطيرة واحدة أو أكثر منصوص عليها وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظّمة عبر الوطنية.

(أ) اثنين

(ب) ثلاثة

(ج) أربعة

"الجريمة الخطيرة" تعني السلوك الذي يمثّل جريمة يُعاقب عليها بعقوبة أقصاها الحرمان من الحرية لمدة لا تقل عن _____.

(أ) سنة واحدة

(ب) سنتين

(ج) ثلاث سنوات

(د) أربع سنوات

(هـ) لا شيء مما سبق

وفقاً لاتفاقية الجريمة المنظّمة، أي مما يلي يعكس دوافع معظم الجماعات الإجرامية المنظّمة؟

(أ) العقيدة الاجتماعية

(ب) المعتقدات السياسية

(ج) التغيير الأيديولوجي

(د) كل ما ورد أعلاه

(هـ) لا شيء مما سبق

وفقاً لاتفاقية الجريمة المنظّمة، أي مما يلي يعتبر معياراً لاعتبار نشاط إجرامي ما أنه "جريمة منظّمة عبر وطنية"؟

(أ) الجريمة المرتكبة في أكثر من دولة واحدة

(ب) الجريمة المرتكبة في دولة ما لكنها أُعدت في دولة أخرى

(ج) الجريمة التي تنطوي على جماعة إجرامية نشطة في دول مختلفة

(د) الجريمة المرتكبة في دولة ما لكن لها تأثير كبير على دولة أخرى

(هـ) كل ما سبق

٢٨- وتتضمن النماط مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسمح للطلاب بالانخراط بنشاط في المواد التدريسية باستخدام مجموعة متنوعة من الأساليب (الاستماع والقراءة والعرض والتحدث والكتابة والتمثيل). كما يُشجّع الطلاب على تطبيق معارفهم الجديدة في مواقف خارج الفصل الدراسي: مثلاً، عن طريق دراسة أمثلة حقيقية للجريمة المنظّمة من مختلف أنحاء العالم، بما فيها جرائم من بلدانهم و/أو مناطقهم. ويوصي كثيرٌ من النماط المتعلقة بالجريمة المنظّمة بإشراك الطلاب في مناقشات أو لعب أدوار أو أنشطة أخرى، تتبّعها أنشطة استخلاص معلومات وتفكير تشمل مناقشات أو أنشطة كتابة.

خامساً - المتابعة والتوصيات الممكنة

٢٩- ولعلّ الدول تودُّ أن تشجّع معاهد التدريب والتعلّم التابعة لها على المشاركة في وضع ونشر المواد والأدوات التدريسية التي طوّرها المكتب، بما فيها النماط التدريسية الخاصة بمبادرة "التعليم من أجل العدالة" التي أُعدت حديثاً بشأن الجريمة المنظّمة.

٣٠- ولعلّ الدول تودُّ أيضاً أن تتواصل بنشاط مع المكتب بشأن احتياجاتها من المساعدة التقنية وبناء القدرات وبشأن تعليقاتها وأثر المساعدة التي تلقتها.

٣١- ولعلّ الدول تودُّ كذلك أن تطلب إلى المكتب مواصلة تطوير المواد والأدوات التدريسية والتدريسية بشأن قضايا رئيسية مختارة تتعلق بتنفيذ اتفاقية الجريمة المنظّمة والمسائل المتشعبة الأخرى ذات الصلة. ويمكن أن تشمل هذه المسائل المشاركة في جماعة إجرامية منظّمة، فضلاً عن الجريمة المنظّمة وعلاقتها بالإرهاب، والجرائم السيبرانية، والفساد، والقضايا الجنسانية وحقوق الإنسان.

٣٢- ولعلّ الدول تودُّ أن تطلب تنفيذ المساعدة التقنية باستخدام النماط والأدوات التدريسية، ولعلّها تودُّ أيضاً أن توفرّ موارد خارجة عن الميزانية لهذا الغرض.

٣٣- ولأغراض التدريب والمساعدة التشريعية، يجوز للدول أن تنظر أيضاً في تقديم أمثلة إضافية للتشريعات والسوابق القضائية من خلال بوابة إدارة المعارف المعروفة باسم بوابة الموارد الإلكترونية والقوانين المتعلقة بالجريمة (بوابة "شيرلوك").

٣٤- ولعلّ الدول تودُّ أن تنظر في توفير موارد من خارج الميزانية لدعم الأنشطة التدريسية وتطوير المواد والأدوات التدريسية التي يقدمها المكتب للتشجيع على تنفيذ الاتفاقية والبروتوكولات الملحق بها.